التخطيط البيئي دعامة للتنمية المستدامة مع الإشارة لقانون البيئة الجزائري

الاستاذ المحاضر الدكتور حنيش الحاج

دكتوراه في التخطيط الاقتصادي

جامعة البليدة 02 – الجزائر

الملخص والاشكالية:

أدت المشاكل البيئية التي تسببت فيها المجتمعات الإنسانية، طيلة القيام بأنشطتها الاقتصادية التنموية التقليدية، إلى تزايد الانتقادات والأصوات المطالبة بضرورة وضع حد للإهمال البيئي، وحتمية اقران التنمية بالبيئة حفاظا على استمرارية الحياة البشرية ومعها حياة الكائنات الحية والطبيعية الأخرى المهددة بالزوال، نتيجة المخلفات البيئية وسوء استخدام الموارد المتاحة.

لقد زاد الاهتمام الدولي بالبيئة منذ بداية السبعينيات بعد إعلان ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية والذي يتضمن في المبدأ رقم 13 ضرورة التكامل والتنسيق في التخطيط التنموي لتحقيق حماية البيئة، وكذلك بعد التقرير الاممي الشهير (مستقبلنا المشترك) المعروف بتقرير : Brundtland.

ولا تحيد دولة الجزائر عن تلك الجهود العالمية التي تستهدف ترسيخ المبادئ العامة للاستدامة والتخطيط البيئي، هذا الأخير الذي يعتبر ركيزة أساسية لتنمية مستدامة، تراعي المعايير الدولية للبيئية مع مراعاة الخصائص المحلية لكل دولة، بل والخصوصيات الإقليمية داخل الدولة الواحدة.

الإشكالية: نحاول في هذه الدراسة تحليل إشكالية الاقتران بين البعد التنموي والبعد البيئي بالتركيز على أهمية التخطيط البيئي كدعامة للتنمية المستدامة، مع التطرق لأهم التشريعات البيئية للجزائر ومدى تماشيها والجهود الدولية التي ذكرناها سابقا.

الكلمات المفتاحية: التخطيط البيئي، التنمية المستدامة، الإدارة البيئية، قانون البيئة الجزائري

Summary؛

Human societies during doing Economic development activities, Caused a lot of environmental problems, which led to increasing criticism and voices calling for the need to put an end to the neglect of environment, and the imperative to associate development with the environment in order to preserve the continuity of human life, and the life of other living and natural organisms threatened by extinction, Result of Misuse Resources available.

Problematic: In this study, we try to analyze the problematic relationship between the developmental dimension and the environmental dimension by focusing on the importance of environmental planning as a pillar of sustainable development. Also we will see the most important environmental legislation of Algeria and the extent of its conformity with international efforts mentioned above.

The research aims to clarify the concept of environmental Planning (environmental Planning and its importance and its relationship to sustainable development)

The study recommended that to the environmental consideration should be included in the development projects at planning stages

Key words: Environmental planning, sustainable development, environmental management, Algerian environmental law.

أهمية الدراسة

ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- المساهمة العلمية في ضبط المفاهيم المتعلقة بحماية البيئة والتخطيط البيئي.
- دعم الأبحاث التي تتناول موضوع البيئة والتنمية المستدامة باعتبارها مجالا متجددا للبحث والاثراء.
- توضيح أهم ما جاء في القوانين التي تعني موضوع البيئة في الجزائر، ومدى تبنيها للمتطلبات الميدانية في هذا المجال.
- كما أوصت الدراسة بمراعاة المعايير البيئية في عملية التخطيط التنموي.

دراستنا ستكون مبنية على فرضية أن التنمية المستدامة هي وسيلة لتحقيق الرفاه المستدام للإنسان وليست غاية في حد ذاتها، كما أن التخطيط البيئي هو الرهان الأساسي لمدى التزام الدولة بمبادئ التنمية المستدامة والسعي لتحقيقها لذلك قمنا بتقسيم البحث وفق الخطة التالية:

مقدمة

أولا: التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة

ثانيا: التخطيط البيئي

ثالثا: مرتكزات التخطيط البيئي

رابعا: التخطيط البيئي والإدارة البيئية للمؤسسات

خامسا: الرقابة البيئية

سادسا: ربط البيئة بالتنمية

سابعا: الدعامة القانونية للتخطيط البيئي في الجزائر

- خلاصة

أولا: التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة

1-1- التخطيط في اللغة: مما جاء في لسان ابن منظور (شرح كلمة خطط) نجد معاني عديدة أهمها[1]:

- الخطط وتعني الحصص والأراضي المخصصة للبناء
- مخطط بناء الأرض وتحديدها
- وضع أفكار ومقاصد لتنفيذها
- الطريق المراد سلكه

وبالتالي فالخطة تعتمد على مقاصد لتنفيذها لاحقا.

1-2- مفهوم التخطيط الاقتصادي:

بغض النظر عن الخلفية الأيديولوجية والمذهبية لمعتمدي منهج التخطيط، فهناك اتفاق واجماع على أن التخطيط هو التفكير فيما يجب عمله وكيف ومتى يتم عمله.

فالتخطيط منهج لبلوغ أهداف مستقبلية وفق مراحل زمنية معينة، على أن التخطيط الاقتصادي ليس بالسهولة بمكان على أرض الواقع، فالمنهج الاشتراكي مثلا كان يعتمد على التخطيط المركزي أي إعطاء السلطة المركزية للدولة حق تحديد الأهداف وكيفيات تحقيقها، وكيفية توجيه واستخدام الموارد اللازمة لتحقيق الخطة.

بينما التخطيط الرأسمالي فيعتمد على مؤشرات اقتصادية لتوجيه الموارد تعتمد على تشجيع الربح الرأسمالي وتعظيمه من أجل إنجاح الخطط الاقتصادية، كما أن الخطط الاقتصادية للمشاريع الخاصة لها حرية التصرف دون تدخل حكومي إلا فيما يخص السياسات الاقتصادية للدولة.

ثانيا: التخطيط البيئي

2-1- البيئة والتخطيط:

2-1-1- معنى البيئة في اللغة: جاء في لسان العرب : وتبوأ فلان منزلا ، أي اتخذه ، وبوأته منزلا وأبأت القوم منزلا . وقال الفراء في قوله – عز وجل – : "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا" ، يقال : بوأته منزلا ، وأثويته منزلا ثواء : أنزلته وبوأته منزلا أي جعلته ذا منزل . وفي الحديث : " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" وتكررت هذه اللفظة في الحديث ومعناها : لينزل منزله من النار . يقال : بوأه الله منزلا أي أسكنه إياه . ويسمى كناس الثور الوحشي مباءة، ومباءة الإبل : معطنها . وأبأت الإبل مباءة : أنخت بعضها إلى بعض.
وعليه فالبيئة ترتبط بالمنزل والمكان والمبيت ...والبيئة نفسها لا تدل على حسن المكان بل ترجع للصفة الملحقة بها، فالبيئة النظيفة والصحية مبتغى لتحقيقها بينما البيئة الضارة والفاسدة مدعاة لتطهيرها وتأمينها.

2-1-2- تعريف التخطيط البيئي: هو أسلوب علمي يهدف إلى تحقيق أهداف بيئية خالصة أو مصاحبة لخطط وبرامج تنموية معينة، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من التخطيط في ستينات القرن الماضي[2]، وتتبع أهمية التخطيط البيئي من كونه يضمن الحفاظ على الموارد البيئية أثناء وضع وتنفيذ خطط التنمية، هذه الأخيرة التي تقترن بالمضامين البيئية.

ففي السابق وقبل النصف الثاني من القرن الماضي لم يكن التخطيط الاقتصادي –بغض النظر عن خلفياته الأيدولوجية– يراعي أهمية للقضايا البيئية بالصورة التي نشهدها حاليا، نظرا لعدة اعتبارات، من أبرزها تزايد الاهتمام العالمي بالمشاكل البيئية وانعكاساتها على مخزون الموارد الاقتصادية وشروط الحياة السليمة للإنسان نفسه وباقي الموجودات الطبيعية والحيوية.

2-2- العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط البيئي: التخطيط الاقتصادي كأسلوب علمي هو نشاط إنساني يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفق مراحل معينة تمتاز بالمرونة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، هذه الأهداف يتطلب ربطها بأهداف مصاحبة للحفاظ على البيئة والتوازن البيئي مما ينتج عنه تخطيط بيئي سليم، فالعلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط البيئي هي علاقة تكامل واقتران ضروري لتحقيق الاستدامة التنموية.

2-3- أهداف التخطيط البيئي: يهدف التخطيط البيئي في الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن النمو الاقتصادي مقرونا بالسلامة البيئية، فلا يمكن فصل النشاط الاقتصادي المادي للإنسان عن متطلباته الاجتماعية والبيئية، وبالتالي لابد من الاهتمام بصحة الانسان والحيوان عن طريق حماية النظام الطبيعي ومكافحة التلوث والكف عن هدر الموارد بطرق عشوائية، ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد حقيقي لأسلوب التخطيط البيئي، ومن أبرز الأهداف التي يصبو إليها جهاز التخطيط البيئي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
– الحفاظ على الاثار التاريخية و التراث العمراني والنمط المحلي للسكان والقضاء على المناطق العشوائية.

- توسيع وتشجيع إقامة المساحات الخضراء داخل المناطق الحضرية وانشاء الغابات خارجها
- ترشيد استخدام الطاقة وتشجيع البحث عن البدائل
- تأهيل المناطق الصناعية وفق القواعد البيئية العالمية

ثالثا: مرتكزات التخطيط البيئي:

3-1- التشريعات البيئية: تعتبر التشريعات البيئية الوطنية المتماشية مع التشريعات والقوانين البيئية العالمية (الأمم المتحدة)، بمثابة الدليل الواضح لاهتمام الدولة بالبيئة وسعيها الجاد بربط التنمية بالبيئة، وماعدا ذلك هو تهرب من المسئولية والتفاف على الواقع. فهناك معايير دولية واضحة لمواجهة الأخطار البيئية إضافة إلى المساعدات الخارجية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في التخلص من بعض المشكلات البيئية، نظرا لارتباط ذلك بتكاليف كبيرة خاصة في الدول الفقيرة، أو ارتباطها بمداخيل أساسية للدولة لا يمكن تعويضها كبعض الصناعات أو موارد مستنزفة للطبيعة.

3-2- قاعدة المعلومات الجغرافية:

ويقصد بها توفر الدولة على مخزون متجدد للمعلومات عن مناطق البلاد من الناحية الطبيعية والسكان، وذلك لحماية مناطق النشاط من التأثيرات السلبية المهددة والمدمرة للبيئة، فإلى وقت قريب كانت التنمية تهدف إلى الاستغلال الأمثل محاسبيا[3] للموارد لإشباع الحاجات الإنسانية، ولكن ومنذ مؤتمر (ستوكهولم 1972) أصبح الاستغلال الأمثل مقترنا بالأمن البيئي[4]، وهو أن لا تكون المكاسب على حساب أمن وصحة الأجيال الحاضرة أو القادمة.

لقد أصبحت هناك مسئولية جسيمة للدولة لربط الخطط الاقتصادية بالبيئة وعدم ترك العنان للقطاع الخاص بالعبث بالموروث الحضاري والجغرافي تحت مبررات تعظيم المكاسب المادية، فالمطلوب من الدولة وضع قاعدة معلومات جغرافية تحدد فيها خصائص ومميزات كل منطقة من النواحي التالية:

- الموقع الجغرافي وقدسية المكان وبيئة المعيشة
- طبيعة السكان وثقافتهم
- البعد العرقي والاثني
- النشاط الاقتصادي المحلي للسكان المحليين

3-3- تحليل العتبة البيئية (الحد البيئي، الحرج البيئي): وهو الضرر أو الحد الذي يصل إليه الإجهاد البيئي بحيث لا يمكن بعده أن يعود النظام البيئي إلى حالته السابقة العادية.

3-3-1- أبعاد العتبة البيئية: الهدف من تحليل العتبة البيئية هو إعطاء صورة واضحة للمتدخلين في عملية التخطيط البيئي، فيما يخص المخاطر والاضرار الآنية أو تلك المتوقعة أثناء وبعد المشروع، وعلى ضوء تلك الدراسات تتم عملية انجاز وتعديل الخطة التنموية.

وفي ما يلي أبعاد العتبة البيئية[5]:

– موقع المشروع البيئي: من حيث كونه ساحلي، جبلي، أو صحراوي.....، مع تحديد عتبته البيئية والحدود القصوى لتحمل تبعات التنمية.

– مقياس التنمية: من حيث كونه محلي، جهوي، وطني....

– نوع المشروع التنموي: من حيث القطاع زراعي، صناعي، سياحي....الخ

– فترة المشروع: على المدى، القصير، المتوسط أو الطويل.

3-3-2- تقيم الأثر البيئي:

يهدف تقييم الأثر البيئي إلى دراسة وتحليل مدى تماشي المشاريع التنموية للحكومة أو تلك التي يقوم بها الخواص مع المعايير البيئية، وذلك من أجل استباق التأثيرات المحتملة على أمن وسلامة المحيط بكل مكوناته، وإمكانية تقديم المقترحات والاستشارات من أجل تجنب التأثيرات السلبية وبالتالي انجاز المشاريع بفعالية وكفاءة.

3-4- الثقافة البيئية: يعتمد نجاح التخطيط البيئي على مدى تقبل المجتمع أو المنطقة للأهداف البيئية المقترنة بالمشاريع الاقتصادية، فغالبا ما يتم تحفظ السكان المحليين على أي نشاط اقتصادي للدولة، لاعتبارات ربما تاريخية تتعلق بنشاطات سابقة مدمرة للبيئة أو عدم ثقتهم في الخطط البيئية نفسها خوفا على مكاسبهم الخاصة، وفي كل الحالات فالثقافة البيئية مطلبا أساسيا ودعامة رئيسية لنجاح المخطط البيئي، ويعتمد برنامج التثقيف البيئي على عدة مرتكزات أهمها:

3-4-1- تشجيع المشاركة الشعبية: وذلك بإشراك المواطنين في برامج حماية البيئية عن طريق البرامج الإعلامية والأيام الدراسية والتجمعات الدورية في المناطق المعنية، وإبراز المكتسبات البعدية وعدم استعجال الفوائد الآنية على حساب الأجيال المستقبلية.

3-4-2- إشراك المجتمع المدني: وذلك بتشجيع إنشاء الجمعيات المهتمة بالبيئة ودعمها ماديا، وأخذ رأيها واستشارتها في ما يخص المشاريع التنموية لكسب المزيد من الدعم الشعبي محليا.

3-4-3- التربية البيئية: وذلك بإدخال مفاهيم البيئة والمحافظة عليها في البرامج والمقررات الرسمية للمدارس التربوية، وتشجيع الحملات التطوعية للطلبة والتلاميذ كحملات التشجير وتنظيف المحيط.

3-4-4- التربية الصحية: وذلك بتوعية السكان بعلاقة البيئة بالصحة، وأهمية نظافة المحيط والمكان في حفظ الصحة والأمن وضرورة الوقاية من المخاطر.

رابعا: التخطيط البيئي والإدارة البيئية للمؤسسات:

4-1- مفهوم الإدارة البيئية في المؤسسة:

نظام الإدارة البيئية هو مجموعة القواعد والسياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة للتمشي مع المعايير البيئية الدولية الرسمية، وتحديدا الايزو 14000 ومشتقاتها[6]، حيث تنظر المؤسسة إلى المشاكل البيئية كفرص لتقوية مركزها التنافسي تجاريا أو الاستفادة من المزايا الحكومية المشجعة للاقتصاد البيئي.

ومن الطبيعي أن تكون الإدارة البيئية للمؤسسات خاضعة للتشريعات التي تسنها السلطات الحكومية المختصة في البيئة، أو التي على عاتقها كل ما يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة أمور البيئة، فهي التي تضع السياسة العامة للبيئة والتشريعات البيئية المناسبة، لذلك فالخطط الاقتصادية للدولة يجب أن تراعي المشاكل التي تعانيها المؤسسات وتأخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية المستدامة، ومن المهم أن تصاحب الدولة عملية التحول نحو الاقتصاد النظيف بجملة من التحفيزات والسياسات المشجعة لاعتماد المؤسسات لنظام الإدارة البيئية، بدل الترسانة الكبيرة من التهديدات والعقوبات، خاصة للمؤسسات التي تتكبد تكاليف كبيرة لتحويل نشاطها المضر بالبيئة.

4-2- أهداف الإدارة البيئية في المؤسسة:

عموما توجد عدة أهداف يجب الحرص على تحقيقها من طرف المؤسسة المعنية بالمشاكل البيئية وأهمها:

- تحديد الانبعاثات والمخلفات التي يمكن أن يمتد تأثيرها على الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة.
- تحديد جميع الموارد التي تؤثر أو يحتمل أنها ستؤثر على البيئة.
- تحديد النشاطات التي لها تأثير على البيئة أو مخاطر أمنية.
- تحديد المنتجات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة أو الصحة عموما.
- تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للمؤسسة، كتحسين الصورة والتصدير ودعم الميزة التنافسية.
-الرقابة والمراجعة المستمرة للنظام البيئي للمؤسسة.

خامسا: الرقابة البيئية:

تعتبر الرقابة البيئية مهمة جدا لنجاح السياسة البيئية ككل سواء على مستوى الدولة أو المؤسسات، فهي التي تسهم في حصر المشاكل وتحديد المسئوليات وتنفيذ قرارات المراجعة والتصويب للنظم البيئية، وبالتالي ستختلف أنظمة الرقابة حسب الجهة المعنية بذلك فنجد الرقابة الرسمية للحكومة والرقابة البيئية للمؤسسة والرقابة الشعبية والرقابة الدولية إضافة للرأي العام المحلي والمتمثل في النخب السياسية والإعلامية والمجتمع المدني بجميع مكوناته:

5-1- **الرقابة الرسمية:** وتكون على عاتق الدولة متمثلة في مؤسساتها الرسمية المخولة بوضع القوانين والتشريعات البيئية ومراقبة تنفيذها، حيث تعمل السلطة الرسمية على مراقبة توافق الإجراءات البيئية وحتى الأنشطة الأخرى مهما كانت طبيعتها مع المعايير والسياسات البيئية للدولة، وهذه الأخيرة من المفروض أن تكون متمشية مع المعايير البيئية الدولية.

5-2-الرقابة البيئية للمؤسسة: تعتبر الرقابة بصورة عامة وظيفة أساسية في المؤسسات التي تعتمد على التسيير العلمي، لأنه لا تخطيط بدون رقابة، والإدارة البيئية لكونها تعتمد على خطط مستقبلية لتنفيذ السياسات البيئية فهي مطالبة بمراقبة التنفيذ وتقويم الاختلالات من خلال نظام رقابة قبلي وبعدي يمتاز بالكفاءة والفعالية.

5-3- الرقابة الشعبية: وهي رقابة غير رسمية تنبع من احتكاك المواطنين بمناطق النشاط الصناعي أو انجاز المشروعات، وتتمثل غالبا في المخاوف من التأثيرات السلبية للمشاريع على مكتسباتهم المعنوية أو المادية، كما يمكن أن تأخذ صورة احتجاجات سلمية أو عنيفة بحسب الظروف وأهمية القضية المثارة، ويفترض من الدولة توقع مثل هذه المشاكل إذا ما كانت أجهزتها الإدارية على دراية مسبقة بالخصائص الجغرافية والطبيعية للمنطقة، كما يمكن أن يكون هناك تعاون وتكامل بين المواطنين والدولة إذا ما توضحت المزايا البيئية للمناطق المعنية بالمشاريع المنجزة، وفي كثير من الدول تقوم المؤسسات بعرض مسبق للمشاريع المراد إنجازها عن طريق وضع لافتات في تلك المناطق لتوضيح طبيعة المشروع ومزاياه للمنطقة وسلامة تأثيراته على البيئة.

5-4- رقابة الرأي العام: قد لا تكون بعض مناطق النشاط عرضة للاحتجاجات الشعبية وذلك إما لعزلتها أو بعدها النسبي عن المناطق الحضرية، وذلك لا يجعلها في مأمن من الرقابة المباشرة للرأي العام المحلي، خاصة من طرف الإعلاميين والمنظمات المهتمة بالبيئة وحتى الاحزاب السياسية، وغالبا ما تلتفت الحكومات لمثل هذه الفئات لمراجعة سياساتها وقراراتها المتعلقة بالبيئة.

5-5- الرقابة الدولية: مع تنامي دور المؤسسات الدولية وعولمة الاقتصاد الدولي لم يعد هناك فاصلا بين السيادة الوطنية والسياسات الدولية المتدخلة في الشأن المحلي للدول، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يمتد أثرها لخارج الدولة، ولعل البيئة من القضايا التي أثارت الكثير من الجدل العالمي حول السبيل الأمثل لتحقيق الاجماع الدولي لاستيعاب التهديدات الحقيقية والفعلية للتدهور البيئي، فالجنس البشري نفسه أصبح وجوده مهددا بفعل المخلفات البيئية وتأثيرها على كوكب الأرض، فمنذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 شهد العالم تحولا جذريا في المفاهيم التنموية، حيث لا تنمية دون بيئة سليمة وظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة، والتي شهدت هي الأخرى اهتماما عالميا متزايدا من طرف الدارسين والخبراء، فلم يعد النمو الاقتصادي هدفا للتنمية، بل أضيفت لها أبعادا أخرى وهي البعد الاجتماعي والبيئي والتقني، ولعل مؤتمرات الأمم المتحدة المتعاقبة خير دليل على الاهتمام الدولي بالبيئة، إضافة للهيئات المستقلة ذات العلاقة وفي مقدمتها (UNEP) أي برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

سادسا: ربط البيئة بالتنمية:

6-1- مؤتمر ستوكهولم: اجتمع فيه ممثلون من 113 دولة في شهر جوان 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وقد مثل مؤتمر ستوكهولم أول محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي[7]، وقد نجح المؤتمر في وضع البيئة على جدول الأعمال العالمي، باعتماده لخطة عمل ستوكهولم، وهي أول خطة عمل عالمية بشأن البيئة، وقد وفرت أساسا لجدول أعمال معياري وإطارا للسياسات المشتركة لمعالجة الجيل الأول من الأعمال البيئية. وقد تم اعتماد إعلان مبادئ وفر أساسا لتطور القانون البيئي الدولي خلال السبعينيات والثمانينيات. وكان من النتائج الهامة للمؤتمر ما تم فيما بعد من إنشاء

برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية أكثر تنوعا يتعلق بحدود قاعدة الموارد الطبيعية وتقوم الاعتبارات البيئية فيه بدور مركزي بينما يسمح مع ذلك بفرص للأنشطة البشرية. وأوجد المؤتمر قوة دفع هامة في البلدان وفيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بالنسبة للاعتراف بالمشاكل البيئية البازغة والتصدي لها.

كما تم تعريف البيئة في هذا المؤتمر بأنها: (رصيد الموارد المادية والاجتماعية المُتاحة في وقتٍ ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلُّعاته)[8].

وهكذا منذ بداية السبعينات بدأ مفهوما جديدا للتنمية، مبنيا على أساس الربط بين المشاريع التنموية والاعتبارات البيئية، حيث تغيرت الأهداف من تعظيم الرفاه إلى استمرارية الرفاه.

6-2- حتمية لا خيار التوجه نحو التنمية المستدامة:

يتفق كل المهتمين بالتنمية المستدامة على أنها تعبر عن الإرادة في حل مشاكل الانسان والعيش في أمن وطمأنينة في شتى المجالات، فالوضع الراهن كما يدرك الجميع ينبئ بمستقبل مجهول وخطير للإنسانية جمعاء، وفي العموم الموارد تتضاءل والاحتياجات تتزايد مما خلق صراعا عالميا جديدا أثر سلبا على البيئة فازداد التلوث بمختلف انواعه، واتسعت الفجوات الاجتماعية بين الشعوب وداخل البلدان نفسها، فانتشر الفساد والعنف والانحرافات، وتأزمت الوضعية الصحية لغالبية الفئات الاجتماعية، فانتشرت الامراض نتيجة المخلفات الصناعية وضعف التدابير الوقائية، والنتيجة وضع كارثي يتقاسمه الجميع، لذلك فالحل لكل هذه المشاكل هو جهد يجب أن يشارك فيه الجميع، ولا يمكن لأي طرف أن ينئ بنفسه على ظهر السفينة المثقوبة.

6-3- أهداف التنمية المستدامة برؤية الأمم المتحدة: تهدف إلى تأمين للأجيال القادمة بيئة مناسبة وظروف معيشية مقبولة لاستمرار الحياة، وقد حددت الأمم المتحدة **سبعة عشرا** هدفا رئيسيا يستوجب على العالم تكريس كل جهوده لتحقيقها وسنحاول اختصارها في ما يأتي وفق رؤية الأمم المتحدة[9] :

1- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:** لا يزال هناك واحدا من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا[10]، وبالتالي يشكل الفقر الهاجس الأول للمجتمع الدولي.

2- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة:**

تحصي الأمم المتحدة حوالي 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050، وبالتالي وجب تعزيز الزراعة المستدامة من أجل ضمان أمن غذائي للجميع.

3- **الصحة الجيدة والرفاهية:** ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ورغم صعوبة الامر من الناحية العملية الا أن ذلك لا يجب أن يثني من الجهود الجماعية لتقليل الفجوات، وتحقيق إنجازات تصاعدية ومستمرة نحو الاقتراب من تلك الأهداف الكبيرة.

4- **ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع:** حسب احصائيات الأمم المتحدة هناك 757 مليونا من البالغين و 126 مليون من الشباب غير ملمين بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة، تزيد نسبة النساء منهم على 60 في المائة[11].

5- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:** تدعو الأمم المتحدة إلى المساواة بين الجنسين وتعتبره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وأيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

6- **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع:** وذلك بتوافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع، حيث يتوفر العالم على مصادر مائية تكفي الجميع، ولكن سوء التوزيع والاستغلال تسبب في كوارث بيئية وبشرية متكررة.

7- **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:** تهدف خطة التنمية المستدامة حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

8- **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** وذلك بحصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

9- **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

10- **الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:** فبالنسبة لداخل البلدان نفسها يجب أن يتضمن التطور الاقتصادي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على أن يسهم العمل الدولي الجماعي في تقليل الفروقات بين الدول.

11- **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12- **الاستهلاك والإنتاج المسئولان:** يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

13- **العمل المناخي:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حيث بلغت انبعاثات غاز التدفئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، وينشأ عن تغير المناخ الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

14- **الحياة تحت الماء:** وذلك بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- **الحياة في البر:** بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية: من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

17- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: وذلك بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتعتبر الأهداف السبعة عشر المرصودة من قبل هيئة الأمم المتحدة، إطارا عاما وموجها للجهود الحكومية والمؤسساتية على الصعيد المحلي (الوطني) وكذلك الدولي، فهي غاية كل خطة تنموية ومبتغى كل جهد ينشد الرفاهية للشعوب في مختلف ربوع العالم، ورغم صعوبة تجسيد كل تلك الأهداف واقعيا، إلا أن التخطيط البيئي في توجهاته الجديدة يجب أن يسير في اتجاه تحقيق أقصى ما يمكن من تلك الأهداف، وسيزداد حجم المكاسب كل ما كانت الخطط والبرامج التنموية الوطنية والمحلية، موضوعة على أسس تعاونية وشراكات دولية أو إقليمية أو على الأقل تراعي المعايير الدولية للبيئة والتنمية المستدامة،

سابعا: الدعامة القانونية للتخطيط البيئي في الجزائر:

تأثرت البيئة الجزائرية من مخلفات الحركة التنموية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال، حيث كانت المكاسب المادية والاجتماعية على حساب إجهاد البيئة وتدهور النظام البيئي عموما[12].

رغم انتهاجها للخيار الاشتراكي بعد الاستقلال وتبنيها الاقتصاد المخطط، إلا أن الجزائر لم تعرف ما يسمى التخطيط البيئي إلا في الثمانينات بصدور القانون 83-03 والذي تكلم صراحة في مادته الثالثة على ضرورة التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، وهي في الحقيقة لب ماتبصو اليه الجهود الدولية لترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة، ولكن من الناحية التطبيقية كان من الصعب في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر أن تتجسد الأهداف وتتحقق الغايات، ولكن مع تعاقب الأجيال لم يعد هناك خيارا آخر إلا الانخراط في المسار العالمي للاستدامة، حيث تحمُّل التكلفة الباهظة للاقتصاد البيئي عوض تجاوز الحد الحرج للتدهور البيئي.

وفي مايلي نستشف أهم محتويات المنظومة القانونية الجزائرية الداعمة للتخطيط البيئي والاستدامة:

7-1- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة:

أهم ما جاء في القانون هو وضع سياسة وطنية لحماية البيئة، وهو ما يعني التزام رسمي للدولة بمبادئ التنمية المستدامة ومن أهم محاوره العناصر التالية:

- حماية الطبيعة والمحافظة على الفصائل الحيوانية والنباتية.
- حماية المحيط الجوي، المياه القارية والمحيطات .
- الوقاية من التلوث المضر بالحياة والناجم عن المنشآت المصنفة.
- إجراء دراسة التأثير وإجبارية تقييم مدى تأثير حوادث المشاريع على المحيط.

7-2- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 01-19 ممضي في 12 ديسمبر 2001 :

يتعلق هذا القانون بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فقد تم فيه التفصيل على كل ما يتعلق بإنتاج وحيازة وتسيير النفايات وكذلك فرزها وجمعها ومعالجتها، وقد نص القانون على إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة يتضمن جرد النفايات السامة المنتجة في الوطن سنويا، وتلك المخزنة مؤقتا أو بصفة دائمة مع تحديد الأصناف وطرق معالجتها.

7-3- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 02-02 ممضي في 05 فبراير 2002 :

يتعلق هذا القانون بحماية الساحل وتثمينه وينص على إدراج جميع أعمال التنمية ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم والبيئة، كما يحث الدولة والجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشاطئ البحري، كما ينص القانون على تصنيف المواقع الايكولوجية ،الطبيعية ، الثقافية والسياحية لمنع البناء عليها.

7-4- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 03-10 ممضي في 19 يوليو 2003:

يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وأهم مميزات هذا القانون هو إلزام السلطات والمتمثلة في وزارة البيئة بإعداد مخطط وطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة، وذلك لتحديد مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها لمدة خمس سنوات مقبلة، كما يبرز القانون ضرورة تقييم الأثار البيئية لمشاريع التنمية، والمتمثلة في دراسات التأثير لكل الأنشطة وبرامج البناء والتهيئة على البيئة، وخصوصا على الأنواع والموارد والاوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك إطار ونوعية المعيشة[13].

7-5- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 04-03 ممضي في 23 يونيو 2004:

يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة. ويتناول هذا القانون في مجمله التعريف بالمناطق الجبلية وسبل حمايتها وتصنيفها.

7-6- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 04-20 ممضي في 25 ديسمبر 2004:

يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ووفق هذا القانون يمكن ذكر الاخطار الكبرى التي تتطلب الحيطة والوقاية والتلازم:

- الزلازل والاخطار الجيولوجية
- الفيضانات
- الاخطار المناخية
- حرائق الغابات
- الاخطار الصناعية والطاقوية
- الاخطار الاشعائية والنووية
- الاخطار المتصلة بصحة الانسان
- الاخطار المتعلقة بصحة الحيوان والنبات
- اشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة

7-7- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 07-06 ممضي في 13 مايو 2007 :

يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويتطرق القانون بالأساس إلى إلزام المعماريين بإنجاز مساحات خضراء تراعي المعايير التالية:

- طابع الموقع
- المناظر التي ينبغي المحافظة عليها
- الموارد الأرضية
- الأنواع والاصناف النباتية للمنطقة.
- التراث المعماري للمنطقة أو الناحية.
- ما تعلق بنظام المياه والشبكات والقنوات الباطنية وحق العبور وفصل الحدود...

7-8- التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 11-02 ممضي في 17 فبراير 2011 :

يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، وتعتبر المحميات من أكبر الوسائل لحماية البيئة، ووفق القانون الجزائري فالمحمية الطبيعية الكاملة هي مجال ينشأ لضمان الحماية الكلية للأنظمة البيئية أو عينات حية نادرة للحيوان أو النباتات التي تستحق الحماية التامة، كما يجيز القانون القيام بمشاريع داخل المحميات دون الاضرار بها بعد موافقة مجلس الوزراء.

ونجد في القانون الجزائري أيضا التشديد على حماية الرواق البيولوجي وهو كل ما يربط بين المناطق المحمية والأنظمة البيئية والمجموعات المترابطة.

ما يمكن استخلاصه من المنظومة القانونية الرسمية هو تسجيل اهتمام ملحوظ بالقضايا البيئية، خاصة إذا ماراعينا أن هناك ترسانة من المراسيم والقرارات الوزارية، تدعم هذا الاتجاه ولن كما هو الحال في كثير من الدول العربية (مصر، تونس، ليبيا، اليمن..) فإن الواقع الميداني لا زال بعيدا عن المأمول خاصة في المناطق العميقة والمهمشة تنمويا، حيث تحتاج لجهود مضاعفة للاستدراك واللحاق بركب التنمية المستدامة.

الخلاصة:

التخطيط البيئي يعتبر دعامة للتنمية المستدامة، فالتنمية التقليدية كانت تعتمد على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بمعنى زيادة مستويات الدخل الوطني من أجل أن ينعكس ذلك على رفاهية الأفراد، وكانت الوسيلة في ذلك محاولة الاستخدام التام للموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية باعتبارها موارد متجددة لا تنضب، بينما التنمية المستدامة تهدف إلى نمو اقتصادي مقترن بتوازن بيئي وطبيعي يراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها مما يحفظ للأجيال القادمة حقها في الانتفاع منها وتوريثها بدورها للأجيال المتعاقبة.

إن مما لا شك فيه أن نجاح الخطة التنموية مهما كانت طبيعتها، مرهونة بمدى مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية، وكلما كان البعد البيئي– الاجتماعي حاضرا في تفاصيل التخطيط كلما كان ذلك دعامة للنجاح والاستمرارية لعملية التنمية نفسها، فمبدأ اشراك المجتمع المحلي في اعداد ومتابعة المشاريع التنموية التي تهمه كفيلة باستبعاد التضارب في المصالح وتضاد الأهداف بين الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها كفيلة بدعم وجهة نظرنا في هذا المجال:

- زيادة الاهتمام بعملية التخطيط الاقتصادي كأحد الحلول الناجعة للمشاكل التنموية.
- الاهتمام بالتخطيط البيئي ومواكبة التطورات العالمية في مجال حماية البيئة.
- تشجيع المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات ناشطة في مجال البيئة.
- تشجيع التربية البيئية في الميدان المدرسي لترسيخها لدى الأجيال الناشئة.
- التجسيد الميداني للتشريعات البيئية وعدم الاكتفاء بسنها نظريا فقط، فالجزائر مثلا وكغيرها من البلدان العربية تزخر بالتشريعات البيئية، ولكن لا ينعكس ذلك على واقع الحال مما يعني وجود فجوة بين التشريع وآليات التطبيق، فالردع القانوني مطلوبا في غالب الأحيان ولكن الوعي البيئي وإدراك المجتمع لمعاني التنمية المستدامة، أمرا يجب أن يكون في أولويات السلطات العليا، إذا ما كان هناك توجها حقيقيا ونية حقيقية للاستدامة البيئية والتنموية.

الإحالات والمراجع

1. راجع في هذا المجال كتاب: لسان العرب لابن منظور، حرف الباء

2. فلاح جمال العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة، عمان، الأردن، 2016، ص 104

3. التكاليف اللازمة للإنتاج لم تكن تأخذ بعين الاعتبار (التكاليف الضمنية السلبية الناتجة عن تدهور البيئة والامراض المترتبة عن المخاطر والنفايات التي تلفظها المشروعات)

4. مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة : تحدياتها و آفاقها المستقبلية، دار رسلان، دمشق، سورية 2014 ، ص212.

5. أنظر بالتفصيل: دليل تفعيل التنمية المستدامة، وزارة الشئون البلدية والقروية (المملكة السعودية)، ط1، 2005 ، ص05.

6 - Alan S. Morris, ISO 14000 Environmental Management Standards: Engineeringand Financial Aspects , ed: wiley, univ Sheffield, UK,2004.P06

7- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير المدير التنفيذي :حسن الإدارة البيئية الدولية، الاجتماع الأول، نيويورك، 2001

8- https://sustainabledevelopment.un.org/milestones/ humanenvironment بتاريخ:2017/03/01

9- حددت الأمم المتحدة سبعة عشرا هدفا، على أن تتحد جهود كل الدول من أجل الاقتراب منها أو تحقيقها وفق استراتيجيات وأجندة أممية معلنة.

10- رقم متداول من في الاحصائيات الرسمية للأمم المتحدة .

11- https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/goal-04 , بتاريخ:10/02/2017

12- دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص13.

13- المادة 15 من القانون رقم 04-03، الجريدة الرسمية الجزائرية.